

قرارات

ويحوز طلب القيد على الاستمارة رقم (١) مقاولات المرفق نموذجها التي تمدها الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وتصرف من مكاتبها الفرعية دون مقابل .

مادة ٣ - يجب أن يقدم العامل عند طلب القيد المستند الدال على تاريخ الميلاد والذي يثبت بشهادة الميلاد أو المستخرج الرسمي منها أو صورة فوتوغرافية من البطاقة الشخصية أو العائلية على أن تطابق بياناتها على أصل البطاقة بمعرفة الموظف المختص بمكتب الهيئة .

وفي الأحوال التي يتعذر فيها على العامل الاستدلال على المستند المثبت لتاريخ الميلاد فعلى المكتب أن يتخذ إجراءات تقدير السن بمعرفة طبيب الهيئة .

مادة ٤ - على مكاتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية تاقى طلبات القيد المنسار إليها ومراجعة بياناتها ثم تسجيل هؤلاء العمال في السجلات المعدة لهذا الغرض .

وعلى تلك المكاتب صرف بطاقات اترك هؤلاء العاملين وفقا للنموذج الذي تبده الهيئة وتسلم هذه البطاقات الى العاملين فور تقديمهم طلبات القيد .

مادة ٥ - على أصحاب الأعمال أو المقاولين في حالة استخدام أي من العاملين المنصوص عليهم في هذا القرار قبل تسجيله في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وفقا للإجراءات المتقدمة أن يخطر الهيئة فوراً لاتخاذ إجراءات التسجيل .

الباب الثاني

في إجراءات تحصيل الاشتراكات الخاصة بعمال المقاولات في القطاع الخاص وتوريدها للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية

مادة ٦ - على كل من صاحب العمل والمقاول أن يخطر مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية الذي يقع في دائرته محل العملية أو المقاوله من كل عملية أو مقاوله يتعاقد عليها على حدة .

ويكون الاخطار بكتاب مسجل بعلم الوصول يوضح اسمه ورقم اشتراكه في الهيئة واسم من عهد إليه بالعملية أو المقاوله ومكان العمل والقيمة الإجمالية للعملية أو المقاوله والتاريخ المقرر لبده العمل والانهاء منه .

وزارة العمل

قرار رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٧

في شأن الإجراءات الخاصة بالتأمين على عمال المقاولات

وزير العمل

بعد الاطلاع على قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٨١ لسنة ١٩٦٤ بقواعد تحصيل وأداء الاشتراكات المستحقة وفقا لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية والقرارات المعدلة له ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن الأحكام التنفيذية الخاصة بتأمين إصابات العمل ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن الأحكام التي تتبع في صرف المعاشات والتعويضات ومبالغ التأمين الإضافية ؛

وبناء على اقتراح إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - تسري أحكام هذا القرار في شأن عمال المقاولات ويقصد بعمال المقاولات جميع العاملين الذين ترتبط عقود عملهم بعمليات المقاولات أيا كانت مدة العملية أو مدة عقد العمل .

الباب الأول

في الإجراءات الخاصة بتسجيل عمال المقاولات

في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية

مادة ٢ - على كل عامل من بين الفئات المنصوص عنها في هذا القرار أن يتقدم إلى وحدة المقاولات بمكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية الذي يقع في دائرته الموطن الأصلي للعامل أو الذي يقع في دائرته محل العمل بطلب لقيد في سجل التأمين لدى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

وتند كشف الأجرور على النموذج الذي تعده الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

مادة ١٠ - على المقاول أن يقيد بالنسبة لكل حامل فترات عماله في بطاقة اشتراكه وفقا للبيانات الموضحة على البطاقة .

وينوم العامل بتسليم تلك البطاقات عند انتهاء مدتها إلى أى من مكاتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية على أن يتسلم العامل من المكتب بطاقة جديدة بنفس الرقم وتسجل البطاقات الجديدة في سجل خاص يعد لهذا الغرض .

وعلى مكاتب الهيئة مراعاة تسجيل رقم بطاقة التأمينات الاجتماعية وتاريخ صرفها على بطاقة الحالة المدنية للعامل وذلك في كل مرة يتقدم فيها العامل لصرف بطاقة جديدة .

الباب الرابع

في شأن الاخطار عن حالات إصابات العمل وتحديد عدد الاشتراك في التأمين التي تسوى على أساسها المستحقات

مادة ١١ - تتخذ الاجراءات الخاصة بالاخطار عن حالات إصابات العمل وفقا للأحكام المنصوص عنها في القرار الوزاى رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن الأحكام التنفيذية الخاصة بتأمين إصابات العمل .

ويراعى في جميع الأحوال أن يرسل الاخطار عن الاصابة الى مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية الذى تقع في دائرته مكان العملية على أن يرفق بالاخطار بطاقة العامل .

مادة ١٢ - تحسب مدد الاشتراك في التأمين على أساس عدد أيام التشغيل الفعلية من واقع بطاقت الاشتراك المحفوظة بملف العامل ويقسم هذا العدد على (٢٦) حتى يمثل الناتج عدد أشهر الاشتراك .

الباب الخامس

أحكام عامة

مادة ١٣ - يجرى تحصيل الاشتراكات وفقا لأحكام هذا القرار بالنسبة للعنود الجديدة وكذلك بالنسبة للعقود القائمة عن الأعمال التي تجرى بعد العمل بهذا القرار .

مادة ١٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره وعلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية اصدار التعليمات المنفذة له .

تحريرا في ١١ رجب سنة ١٣٨٧ (١٥ أكتوبر سنة ١٩٦٧)

كمال الدين رفعت

ويجب أن يرسل الاخطار المشار إليه في الفقرة السابقة على الاستمارة رقم (٢) مقاولات المرفق نموذجها إلى مكتب الهيئة قبل بدء العملية بثلاثة أيام على الأقل مصحوبا بنموذج توقيع صاحب العمل والأشخاص المسئولين لديه على بطاقة التوقيع المعدة في مكتب الهيئة لهذا الغرض .

وعلى صاحب العمل أو المقاول أن يخطر المكتب المذكور بكل تغيير يطرأ على حجم العملية أو المقاول وذلك خلال ثلاثة أيام من تاريخ التعاقد على حصول التغيير وإذا عهد بتنفيذ العمل لمقاولين من الباطن فيتعين أن يكون الاخطار من كل من المقاول الأصلي والمقاولين من الباطن وفقا للأحكام المتقدمة .

مادة ٧ - يكون حساب الأجرور التي يجرى على أساسها أداء الاشتراكات في أعمال المقاولات بكافة أنواعها على أساس نسبة مئوية من القيمة الإجمالية للعمليات الداخلة في المقاولات وفقا للجداول المرافقة لهذا القرار .

وفي حالة استخدام المقاول لعماله الدائمين المؤمن عليهم في الهيئة في إحدى المقاولات تستزل الأجرور الخاصة بهم من قيمة الأجرور الإجمالية للمقاول وذلك وفقا لما تصدره الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية من تعليمات في هذا الشأن .

مادة ٨ - إذا عهد بتنفيذ العمليات إلى مقاولين من الباطن في القطاع الخاص أو الجمعيات التعاونية والحرفية فيجب على صاحب العمل أو المقاول الأصلي أن يقوم بختم اشتراكات التأمينات الاجتماعية مسوبة وفقا للمادة ٧ من مستحقات المقاول لدى صرف كل مستخلص وتسدد هذه الاشتراكات إلى مكتب الهيئة المختص الذى يقع في دائرته محل العملية أو المقاول وذلك بموجب الاستمارة رقم (٣) مقاولات المرفق نموذجها خلال عشرة أيام على الأكثر من تاريخ صرف كل مستخلص .

الباب الثالث

في تحديد مدد العالة في القطاعين العام والخاص

مادة ٩ - على المقاول أن يوافق مكتب الهيئة المختص بصورة واضحة من كشف صرف الأجرور عن كل فترة من فترات الصرف ويجب أن يتضمن الكشف اسم العامل ورقم تأمينه والمدة المنصرف عنها الأجرور والقيمة الإجمالية للأجرور كما يجب أن يتضمن تاريخ انتهاء الخدمة في حالة ما إذا انتهت فترة صرف الأجرور .

وترسل صورة كشف الأجرور المشار إليها إلى المكتب المختص خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ الصرف .

الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية

استمارة رقم (١) مقاولات

الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية

استمارة رقم (٢) مقاولات

مكتب _____

مكتب _____

طلب قيد عامل مؤقت

بيانات عن العامل :

اسم العامل بالكامل :	_____
النوع :	ذكر انثى
الجنسية :	_____
المهنة أو الحرفة :	_____
الحالة الزوجية :	(لم يتزوج - متزوج - مطلق - أرمل)

بيانات عن الميлад والموطن :

جهة الميлад :	_____
تاريخ الميлад :	١٩ / /
رقم بطاقة الحالة	_____
شخصية رقم	_____
المدنية :	_____
عائلية رقم	_____
عنوان السكن :	_____

تحريراً في ١٩ / /

توقيع العامل

بيانات المكتب القدى يقع في دائرته محل العمل أو موطن العمل :

رقم التأمين الثابت	_____
تاريخ الورد :	_____
رقم الورد :	_____

اخطار

عن المقاول أو العملية

المتعاقد عليهما مع _____

اسم صاحب العمل الأصيل _____ رقمه _____

اسم المقاول الذى عهد اليه بالعملية _____ رقمه _____

اسم العملية ومكانها : _____

نوع العملية : _____

ملح جنه

القيمة تكلفية للعملية : _____

التاريخ المقرر لبدء العملية : ١٩ / /

التاريخ المقرر لانتهاء من العمل : ١٩ / /

تحريراً في ١٩ / /

صاحب العمل أو المقاول

(١) يقدم هذا الإخطار إلى مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المختص الذى يقع في دائرته محل العمية أو المقاول من أصل وصورتين قبل بدء العملية بثلاثة أيام على الأقل مصحوباً بنموذج توقيع صاحب العمل والأشخاص المسئولين لديه على بطاقة التوقيع المعدة بالمكتب لهذا الغرض .

(٢) إذا عهد بتنفيذ العمل لمقاولين من الباطن فيتعين أن يكون الإخطار من كل من المقاول الأصيل أو المقاولين من الباطن .

(جدول رقم ١)

جدول تحديد نسبة الأجور إلى القيمة الكلية للمقاول
بالنسبة لعمليات قطاع التشييد والبناء

أولاً : الأعمال المتكاملة : النسبة المئوية من قيمة التعاقد

(١)	الأعمال الترابية بدون معدات ميكانيكية	٥٥٪ (خمسة وخمسون)
(٢)	الأساسات الميكانيكية	٧٪ (سبعة)
(٣)	الخرسانات العادية	٦٪ (ستة)
(٤)	الخرسانات المسلحة	٩٪ (تسعة)
(٥)	أعمال البناء	١٠٪ (عشرة)
(٦)	« الطبقات العازلة	٥٪ (خمسة)
(٧)	« البياض	٣٠٪ (ثلاثون)
(٨) *	« التليطات والكسوات	١٠٪ (عشرة)
(٩)	« الصمغ	٨٪ (ثمانية)
(١٠)	« الكهرياء	١٠٪ (عشرة)
(١١)	« الدهانات	٢٥٪ (خمسة وعشرون)
(١٢) *	« نجارة باب وشباك وأرضيات خشبية	١٠٪ (عشرة)
(١٣) *	« معدنية وكريتا	١٠٪ (عشرة)
(١٤)	« أخرى خاصة بالانشاءات	١٠٪ (عشرة)
(١٥) *	« معدنية للكبارى	١٠٪ (عشرة)
(١٦)	« مد خطوط مواسير وشبكات تغذية وصرف	٢٠٪ (عشرون)

وتكون النسبة بالنسبة للأعمال الانشائية كالمباني السكنية والمباني العامة والمصانع والمدارس والمستشفيات وخلافه على الوجه الآتى :

(أ)	المصانع والمباني العامة الضخمة ذات طابع الانشاءات المدنية	١٠٪ (عشرة)
(ب)	مباني سكنية لوكس أو مستشفيات	١٣٪ (ثلاثة عشر)
(ج)	مباني سكنية عادية	١٥٪ (خمسة عشر)
(د)	مباني شعبية أو ريفية أو خفيفة	١٧٪ (سبعة عشر)

* هذه النسبة تقابل أجور مصنعات التركيب فقط ولا تشمل أجور الصنيع

الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية استمارة رقم (٣) مقاولات

مكتب

استمارة (١)

تسديد اشتراكات التأمينات الاجتماعية
عن عمال المقاولات

بيانات أساسية :

اسم صاحب العمل الأصلي : _____ رقمه _____
عنوانه : _____
موقع العملية أو المقاول : _____
مكتب الهيئة الذى تتبعه العملية أو المقاول : _____
اسم المقاول الذى عهد إليه بالعمل : _____ رقمه _____
عنوانه : _____

بيانات خاصة بتقدير الاشتراكات

لم يجبه

القيمة الكلية للعملية : _____
قيمة الأجور للعملية (١) : _____
قيمة المستخلص المقدم خلال الشهر : _____ تاريخ صرفه _____
قيمة الاشتراكات المستحقة عن الأعمال : _____
المقدم عنها المستخلص (٢) (قط و قدره : _____)
وقد تسدد بموجب :

(١) شيك رقم _____ على بنك _____ بتاريخ _____ / /
(٢) حوالة بريدية رقم _____ بتاريخ _____ / /
(٣) إيصال إيداع رقم _____ صادر من _____ بتاريخ _____ / /
(٤) نقدا مكتب الهيئة بالقسيمة رقم _____ بتاريخ _____ / /
تحريراتى / / ١٩ _____ ورئيس الحسابات المدير المسئول

(١) تحور الاستمارة من أصل وصورتين .

(٢) تحسب الأجور وفقا للنسب الواردة بالجدول المرفقة للقرار
الوزارى رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٧

(٣) تسدد الاشتراكات المستحقة عن طريق صاحب العمل أو المقاول
الأصل خصما من المستخلصات المستحقة للمقاول المسند إليه العملية .

ثانيا : أعمال المصنعات :

مصنعات الأتربة والحرسانات والمباني والطبقات العازلة وأعمال البياض والتليطات والكسوات وأعمال الدهانات وتركيب أعمال النجارة والأرضيات الخشبية وتركيب الأعمال المعدنية والكريتال ومصنعات الأعمال الصعبة والكهربائية .

٦٥٪ (خمسة وستون)

(جدول رقم ٣)

جدول تحديد نسبة الأجور إلى القيمة الكلية للقاولة بالنسبة لعمليات الطرق والكبارى

بيان العملية
نسبة أجور العمال إلى إجمالى قيمة العملية

أولا - أعمال الأتربة :

- (١) تشغيل أعمال الأتربة بالعمال باليد ٦٠٪ (ستون)
(ب) « « « بالديكوفيل ٥٥٪ (خمسة وخمسون)
(ج) « « « والتسوية باستعمال الآلات الزراعية ٢٠٪ (عشرون)
(د) تشغيل أعمال الأتربة وإنشاء الجسور باستعمال المعدات الثقيلة ١٠٪ (عشرة)

ثانيا - أعمال تكسير الأحجار :

- (١) بالكسارات الميكانيكية ٣٥٪ (خمسة وثلاثون)
(ب) بالعمال باليد ٦٠٪ (ستون)

ثالثا - أعمال إنشاء ورصف الطرق :

(١) أعمال إنشاء طبقة الأساس للطرق :

- (١) توريد ومصنعية ٢٥٪ (خمسة وعشرون)
(٢) مصنعية فقط (تشغيل بالمعدات) ١٥٪ (خمسة عشر)
(تشغيل بالعمال باليد) ٦٠٪ (ستون)

(ب) أعمال إنشاء طبقات الرصف الأسفطية :

- (١) توريد ومصنعية ٢٥٪ (خمسة وعشرون)
(٢) مصنعية فقط (تشغيل بالمعدات) ١٥٪ (خمسة عشر)
(تشغيل بالعمال باليد) ٥٠٪ (خمسون)

(ج) أعمال إنشاء طبقات الرصف من الخرسانة الأسمنتية :

- (١) توريد ومصنعية ٢٥٪ (خمسة وعشرون)
(٢) مصنعية فقط (تشغيل بالمعدات) ١٥٪ (خمسة عشر)
(تشغيل بالعمال) ٤٥٪ (خمسة وأربعون)

(جدول رقم ٢)

جدول تحديد نسبة الأجور إلى القيمة الكلية للقاولة بالنسبة لعمليات قطاع الري*

النسبة المئوية لقيمة العمالة من قيمة العملية	بيان العمل	رقم
٦٠٪ (ستون)	أعمال ترابية باليد لتطهير أو ترميم أو توسيع وإنشاء الترع والمصارف وأعمال نزع الحشائش	١
٢٠٪ (عشرون)	أعمال ترابية بمعدات ميكانيكية لتطهير أو توسيع أو إنشاء الترع والمصارف ونزع الحشائش	٢
٢٠٪ (عشرون)	أعمال الأحجار للتكسيات والبيارات وجسور النيل	٣
٣٠٪ (ثلاثون)	أعمال إنشاء شبكات الصرف المغطى وتعديل فتحات الري والصرف	٤
٣٥٪ (خمسة وثلاثون)	أعمال صناعية حل مجارى الري والصرف لإنشاء أقسام ومصبات ومخجوزات وهندارات ومخارات وبدالات ومجارى مواسير أو حرسانية أو مباني	٥
٢٠٪ (عشرون)	أعمال الري الكبرى لإنشاء القناطر والأهوسة والكبارى الملاحية ومحطات الري والصرف	٦
١٠٪ (عشرة)	أعمال ميكانيكية وكهربائية :	٧
١٠٪ (عشرة)	(١) توريد وتركيب	
٧٢٪ (اثنان وسبعون)	(ب) تركيب فقط	

* يسترشد بالنسب المذكورة بالنسبة للعمليات المشابهة أما كانت الجهة صاحبة العملية اذ لا يشترط أن يكون التكلفة بالعمل من وزارة الري
** تحدد النسبة بواقع (٥٢٪) بالنسبة للعمليات المستدة من المؤسسة المصرية العامة لاستصلاح الأراضي .

قرار رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٧

في شأن طريقة تحديد أجور العمال الإداريين في الملكيات الزراعية الذين يتقاضون أجورهم في صورة استغلال قطعة أرض زراعية وكذلك أجور بعض العاملين في النقل

وزير العمل

بعد الاطلاع على قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ؛

وعلى ما اقترحه مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - يكون تحديد الأجر الذي تؤدي على أساسه اشتراكات التأمينات الاجتماعية بالنسبة إلى العمال الإداريين في الملكيات الزراعية الذين يتقاضون أجورهم في صورة استغلال قطعة أرض زراعية على أساس القيمة الإيجارية الشهرية لقطعة الأرض الزراعية التي يستغلها العامل أو خمسة جنيهاً شهرياً أيهما أكبر .

وتحسب القيمة الإيجارية الشهرية على أساس سبعة أمثال الضريبة المربوطة مقسومة على اثني عشر .

مادة ٢ - يكون تحديد الأجر بالنسبة إلى العاملين بنشاط النقل لدى أصحاب الأعمال في القطاع الخاص على أساس الأجر الفعلية التي يتقاضونها والثابتة في عقود عملهم أو في الاستمارة رقم (١) تأمينات اجتماعية الخاصة بالإنظار عن اشتراك عامل في الهيئة بشرط ألا تقل عن الأجر المبينة فيما يلي :

- جنيهاً شهرياً
- (١) سائق سيارة النقل والأتوبيس السياحي ٢٠
- (ب) سائق سيارة نصف نقل ١٢
- (ج) سائق سيارة ميكرو باس أو مديس أو مدارس ١٥
- (د) سائق السيارة الأجرة ١٢
- (هـ) سائق السيارة الملاكي ١٠
- (و) التبايح والجمال على سيارة نقل ٧
- (ز) سائق الجزار الزراعي ذو المقطورة ٥

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

تحريراً في ٢٥ رجب سنة ١٣٨٧ (٢٩ أكتوبر سنة ١٩٦٧)

كمال الدين رفعت

رابعا - الأعمال الصناعية (مثل الكبارى الصغيرة - البرايخ) :

- (أ) توريد ومصنعية ٢٥٪ (خمسة وعشرون)
- (ب) مصنعية فقط (تشغيل ميكانيكي ويدوي) ٣٥٪ (خمسة وثلاثون)

(جدول رقم ٤)

جدول تحديد نسبة الأجور إلى القيمة الكلية للقاولة بالنسبة لقاولات توريد الأنفار

رقم مسلسل	بيان العملية	النسبة المئوية لقيمة الآلة من قيمة العملية
١	عمليات توريد العمال لحاج الأقطان	٦٠٪ (ستون) من القيمة الإجمالية للفواتير المنصرفة بمعرفة المحالج للمقاولين بعد استبعاد تكلفة النقل الآلى . مع مراعاة تحصيل الاشتراكات المستحقة عن التأمين على العاملين في النقل الآلى باعتباره عنصراً مستقلاً عن عملية توريد الأنفار .
٢	عمليات توريد العمال لأعمال الشبالة والأعمال المشابهة	٦٥٪ (ستون وخمسة)